مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

العدد الثاني

١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

المجتمع القطرى ومؤشرات التنمية

دكتورة مهنى سلطان سيف العيسى

مدرسة بقسم الاجتماع

تحتل قضية التحديث مكانا بارزا فى الفكر الاجتماعى المعاصر ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور الدول الجديدة أو دول العالم الثالث كما يطلق عليها البعض • وطالما أن التحديث يرتبط بالتنمية فقد أدى الى تنوع وتعدد الاتجاهات فى تفسير قضايا التحديث ، الذى كان للاختلافات الايديولوجيـة أثر بارز فى اختلاف المداخل النظريـة والاستراتيجيات والاساليب المقترحة لتنمية المجتمعات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا • وتبين الدراسات التحليلية للتراث السوسيولوجى ـ فى هذا المجـال ـ اتجاهات متعددة فى دراسة التحديث منها ، اتجاه الثنائيات ، والاتجـاه النطورى المحدث ، واتجـاه المؤشرات والاتجاه الانتشارى والاتجـاه السيكولوجى والاتجاه التكاملى(١) •

وسنتعرض فى هذا البحث الى بعض المتغيرات التى أدت الى تحديث المجتمع القطرى وتنميته بغض النظر عن الاحكام القيميه المتعلقة بهذا الموضوع على وجه الخصوص•وذلك بالاستعانة باتجاه المؤشرات الذى يعتبر من الناحية السوسيولوجية هو الدراسة الكمية والكيفية لبعض المتغيرات • ولا تكون هذه المؤشرات ذات دلالة ما لم تكن مستندة الى اطار نظرى وفهم تاريخى مقارن•(٢) فكلما اتخذ اتجاه المؤشرات شكلا كيفيا فانه يميل الى تحديد بعض العناصر النموذجية اللازمة للتحديث والتنمية ، وبالتالى فحتى يتم التحديث يجب اكتساب سمات معينة ، والا فان فقدان هذه السمات سيعنى التخلف بالضرورة • وهذا يتطلب من الباحث الا يتبنى اتجاهات ونماذج ما لم تكن مرتبطه اساسا ببناء المجتمع تاريخيا من جهة ، وتكون اطارا مرجعيا

للمقارنة من جهة أخرى • فاذن هل نستطيع أن نعتبر بعض مؤشرات التحديث فى المجتمع القطرى دليلا على تنمية هذا المجتمع ؟ طالما أن عملية التحديث والتنمية تواجه معوقات كثيرة ، اما ثقافية أو اجتماعية ، تتخذ من المجتمع قاعدة أو أساسا لها • التى منها النمو المستمر للصراع الداخلى بين الجماعات المختلفة فى المجتمع ، وتطور التنافر والانقسامات دون احتمال ايجاد حلول أو تسوية ، بالاضافة الى وجود انماط مختلفة من الاتصال وعدم وجود كادر مؤهل لادارة النشاط الاتصالى • ومن ناحية أخرى يتصف اقتصاد المجتمع بالمشكلات ومن ثم لا يؤدى الى تنمية معايير جديدة تتناسب مع الوضع الجديد، ولا يؤدى ايضا الى تطور ونمو الاوضاع التنيظيمية الجديدة وبالتالى يفقد ميكـانزمات التنظيم فيمـا يتعلق بالنباء الاجتمـــاعى حتى يمكنه معالجـة المشكلات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية • هذه العوامل وغيرها أدت الى انتكاسه فى بعض المجتمعات النامية •

ويمكن أن نشير الى بعض المتغيرات التى تؤدى الى تحديث المجتمع ، كانتشار التعليم وتطوره وانتشار وسائل الاتصال الجماهيرى والتصنيع والتنمية الصناعية التى لعبت دورا فى تحديث المجتمعات الرأسمالية وغيرها وتلعب نفس الدور بابعاد مختلفة فى الدول الجديدة • وعلى ذلك سنتناول كلا من هذه المتغيرات بمفرده •

أولا : تطور النظام التعليمى :

يبدو أن التعليم مثار اهتمام الدول الجديدة ، ويرجع السبب فى ذلك الى ان التعليم ضرورى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالاضافة الى انه يحقق معنى للوطنية عن طريق تداخل فئات الشعب المختلفة ، ومن جهة ثالثة فان الطبقة المتعلمة هى التى تحافظ على الوضع السياسى فى العالم المعاصر • ويمكن أن تمتد وظائف التعليم الى مجالات أخرى غير الاقتصاد والدولة ، فهى بالاضافة الى انها تقوم بتزويد الفرد بالمهارات الفنية ، فهى تفتح أمامه الطريق لمعرفة ذاته وحدود امكانياته ، وبهذه الامكانيات يصبح دور الفرد أكثر تمايزا وذا اكتساب توجيهى •

وتختلف الجماعات الاجتماعية المختلفـــة الاقتصادية أو الاداريـــة أو

التنظيمية فى نوعية احتياجاتها التعليمية ، ومن ثم يختلف جانب الاشباع التعليمى باختلاف الاحتياجات والمتطلبات فيحاول من جهة أن يشبع حاجة القوى البشرية ، ومن جهـة أخرى يكون النظام التعليمى ملزمـــا بتوفير الاحتياجات التعليمية المختلفة من مدارس تتدرج ما بين دور حضانة وجامعات. وتتكون نتيجة هذا التفاعل الخصائص البنائية للنظم التعليمية فى المجتمعات الحديثة .

ان سنة ١٩٥٦ تعتبر بداية حقيقية للتعليم النظامى القائم على أسس تربوية حديثة فى قطر . اذ وضع فيها أول منهج دراسى متطور يتمشى مع البيئة المحلية ، وحددت فيه المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائية ، الاعدادية، الثانوية ، ووضعت لوائح مدرسية ، واصبحت الحكومة مسئولة عن التعليم بالاشراف على تنظيمه وتطويره(٣) .

فقد شهدت قطر فى الربع الاخير من هذا القرن نموا ملحوظا فى مجالات التربية والتعليم وقد اتخذ هذا النمو أوجها ثلاثة ترتبط ببعض ارتباطا قويا وهى :

أولا : تطور اعداد المدارس .

ثانيا : تطور اعداد الطلاب والمدرسين وثالثا : تطور ميزانية التعليم .

فبالنسبة لتطور اعداد المدارس فعندما ابتدأ التعليم فى قطر عام ٥١/ ١٩٥٢ م كانت هناك مدرسة واحدة للبنين ، وفى عام ١٩٥٥/٥٤ م افتتحت أول مدرسة ابتدائية للبنات ، وتضاعف عدد المدارس فى الخمس سنوات الاولى بمعدل ١٧ مرة . بينما تضاعف فى الستة عشر سنة الاخيرة بمعدل ثلاث مرات تقريبا . ويرجع ذلـك الى التطور فى منطقـة الخليج العـربى الاقتصادى ، وازدهار التعليم فى المملكة العربية السعودية الكويت والبحرين، ويقظة الوعى القومى وتقدم سبل المواصلات وربط قطر بشبكة خطوط جوية وبحرية بالعالم الخارجى والاهتمام بوسائل الاتصال الجماهيرى من اذاعة وصحافة وارساء قواعد التنظيم الادارى وازدياد السكان وتدفق الهجرة .

وأما من ناحية تطور اعداد الطلاب والمدرسين فمنذ ان انتظم التعليم

ابتدأت اعداد الطلاب بالازدياد المضطرد ، فقد كان عدد الطلاب ٥٦٠ طالبا يدرس لهم ٢٦ مدرسا عام ١٩٥٤ ليصبح ١٥٠١ طالبا يدرس لهم ٨٤ مدرسا عام ١٩٥٦ ، ليصل الى ١٧٠٥٤ طالبا و ١٥٣٣٦ طالبة يدرس لهم ١٠٦٦ مدرسا و ١١١٩ مدرسة فى الدراسى ١٩٧٧/٧٦م(٤) ٠

وارتبط بتطور اعداد الطلاب والمدرسين والمدارس تطور فى ميزانية التعليم ، فبعد أن كانت لا تتجاوز ١٪ فى الميزانية العامة فى عام ١٩٥٧/٥٦م اصبحت ١٨ر٢٥٪ منها فى عام ٦٣/٦٢م واخذت تتزايد عاما بعد عام بحيث كانت نسبة الزيادة خلال الفترة ما بين ٥٥ ـ ١٩٧٢ تساوى ٥٨٪ ٠

ولا شك أن هذا التطور فى اعداد الطلاب سيؤدى الى تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ترتبط بالاقتصاد العالمى والسياسة العالمية ٠ ومما يؤكد أن ما يحصل عليه الفرد من التعليم فى البلاد الناميـــة هو تأكيد الاتجاه نحو اكتساب المعرفة ٠ وحيث أن بداية التعليم فى قطر لم تكن اجبارية أو ملزمة فان تطوع الاباء واقبالهم على ارسال ابنائهم الى المدارس يعنى أن المجتمع القطرى قد وضع قدمه فى طريق التحديث ٠ وان انتشار التعليم وتطوره سواء بالنسبة لاعداد المدارس أو المدرسين أو التلاميذيؤكد بدايـــة الخوض فى مسيرة التحديث ٠ وهذا لا يعنى أن المناهج وأساليب التدريس وغيرها لاتحتاج الى اعادة تقييم ٠ فالاهتمام بالتعليم دافعه فى الحقيقة ليس كدافع الاهتمام بقطاعات أخرى كالتصنيع أو الدفاع جاء طارئا مع النفط ، انما هو اعمق من ذلك بكثير لان مجتمعات الخليج التقليدية كانت تنظر نظرة اعزاز واكبار الى الشخص المتعلم واهتمت بهذا المجال عن طريق الكتاتيب وعن طريق ارسال الشباب فى بعثات دراسية الى البلاد العربية لاكتســـاب المعرفة والتعلم بفترة سبقت كثيرا ظهور النفط ٠

ثانيا : التنمية الصناعية :

يتبادر الى الذهن هنا عدة استفسارات عند التطرق الى موضـــوع التنمية الصناعية فى قطر ، ماهى الاتجاهات الكامنة فى العملية الانتاجيـــة وما اثرها على المجتمع ؟ وما هى الخطة الصناعية ؟ وما هى مجالات الصراع

والتنافر بين الثقافة والتقليدية السائدة وبين التصنيع كثقافة حديثة ؟ وكيف يوجه هذا التصادم بحيث يؤدى الى تنمية وليس الى نكوص أو ارتداد ، كلها يعجز المرء الاجابة عليها طالما ان التصنيع فى قطر يعتبر من العمليات الحديثة. ولكن نستطيع ان نشير الى أقدم صناعة حديثة عرفها المجتمع القطرى ، وهى صناعة البترول .

وهنا نقول أن العملية الانتاجية للبترول تمتد الى مايزيد عن الربع قرن مضت ، ولكن التصنيع لم يبدأ الا فى العشر سنوات الاخيرة بصـــورة فعلية(٥) . وهل يعنى ذلك ان التصنيع يمكن ان يخلق ثقافة عامة ، وذلك عندما يصل المجتمع الى مرحلة معينة من التصنيع فانه يشابه فى خصائصه العامة أى مجتمع صناعى آخر وصل الى نفس المرحلة ، وتتمثل تلك الخصائص العامة فى تقسيم العمل ، وانخفاض اعداد العمال الزراعيين وارتفاع اعداد العمال الذين يعملون فى التصـــنيع وخاصـــة الفنيون ، والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة التى تعتمد على المعلومات العلمية الحديثة والاساليب التقنية الجديدة بالاضافة الى ارتفاع معدل التحضر واقتصاد متخصص يعتمد على التجارة التى تربط أجزاء المجتمع بالاسواق العالمية ، وأيضا يمتاز بنسق من الحراك الاجتماعى المفتوح ، وتوفير التعليم لكل فئات الشعب ، كما يكون لذلك المجتمع شبكة اتصال جماهيرية واسعة تربط افراد المجتمع بنماذج فكرية قومية بالاضافة الى ظهور قيم حديثة تعتبر وسائل تجريبية لتحقيق الاهداف وهنا نجد أن خصائص المجتمع القطرى شبه الصناعى لاتختلف عن خصائص باقى مجتمعات الخليج العربى .

فالتصنيع فى قطر يختلف عنه فى الجزائر أو مصر،وهذا يتطلب بالضرورة فهم الاطار التاريخى للتصنيع ، لاننا من خلال هذا الاطار يمكن ان نفهم ابعاده وتقييم نتائجه . وعند تقييم النتائج يجب ان نضع اعتبارات منها طبيعـــة الافراد أو الهيئات المشرفة على تنفيذ برامج التصنيع ، وتأثير التصنيع على العمال والاداريين والانساق الاجتماعية ، كذلك مدى توافق النسق القيمى الصناعى مع نسق قيم المجتمع السائد والتغيرات التى يحدثها فى القيم . كذلك يجب التعرف على المواقف التى يتخذها العمال أثناء عملية التصنيع واتجاهات المؤسسات الرسمية فيها .

وبالقاء نظرة على انجازات قطر فى المجال الصناعى نجد أن الحكومة قد خصصت لقطاع التصنيع الثقيل مبلغ (١٤٩٥) مليون ريال فى الميزانية العامة للدولة لعام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦م) مقابل (٣٠٥) مليون ريال رصدت لهذا الغرض فى ميزانية ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥م) ٠ فيأتى ضمن مشروعات التصنيع مصنع الحديد والصلب ٠ كما بوشر العمل فى توسعه مصـــــنع الاسمدة الكيماوية ، ويجرى العمل فى انشاء مصنع السوائل الغازية وتطوير مرافقة البرية والبحرية وتقدر تكلفته بحوالى (١٤٠٠) مليون ريال رصد له فى ميزانية ١٩٧٦ مبلغ (٣٥٠) مليون ريال وسيسدد المصنع نفقاته كاملة خلال خمس سنوات من بدء التشغيل ٠

كما بدأ العمل فى تنفيذ مشروع البتروكيماويـــات ، وينتظر ان يبدأ الانتاج فى أوائل عام ١٩٨٠ وتبلغ التكلفة المقدرة للمشروع (٢٠٠٠) مليون ريال ، وستبلغ طاقته الانتاجيـــــة (٢٨٠) ألف طن ســـنويا من الاثيلين والبولثيلين ، كما يجرى العمل لتوسيع مصنع الاسمنت والاعداد لانشاء مصنع السماد العضوى ٠

وهناك مشروعات الصناعات الخفيفة المعدة للتنفيذ وأهمها مشروعات البناء والمستهلكات المنزلية مثل المنظفات والمعلبات الغذائية والزيوت النباتية والدهون وأدوات التجميل وصناعة الورق والصناعات البلاستيكية ٠

ومن الملاحظ أن قطاع البترول يساهم مساهمة قوية فى الانماء الصناعى ويأتى فى مقدمة أهداف التخطيط الاقتصادى للدولة الاستفادة القصوى من مساهمة قطاع البترول فى التنمية الاقتصادية ٠

ولكن هناك سؤال يبقى دون أجابة محددة وهو ما دور العمال (الموارد البشرية) فى التنمية الصناعية ؟ ففى الدراسة التى أجرتها « منظمة العمل الدولية » عام ١٩٧٦ م وجد أن من بين ١٣٫٥٧٠ عامل قطرى يوجد خمسة آلاف عامل يعملون كحراس وسائقى سيارات وعمال غير مهرة ، ويوزعون بالتساوى على القطاعين الحكومى والخاص ٠ يعمل حوالى (٣٠٠٠) عامل فى الانتاج وما يرتبط به ، فنهم ٧٠٠ عامل فى القطاع الحكومى ، بينما هناك ١٨٠٠ عامل ممن يعملون فى أعمال مكتبية منهم ألف عامل فى القطـــاع

الحكومى • بينما هناك ١٧٠٠ عامل يعملون فى أعمال فنية منهم ١٤٠٠ عامل يعملون فى القطاع الحكومى •

كما أن ثلاثة أرباع القطريين الذين يعملون فى وظائف متخصصة وفنية هم من فئات المعلمين ورجال الدين والمساحين والمخططين ، بينما يعمل ١٤٪ من القطريين فى القطاع الحكومى فى مراكز ادارية عليا(٦) •

والملاحظ ان ٧٦٪ من مجموع قوة العمل فى قطر لم تحصل على أى نوع من التعليم الرسمى ، وحوالى ٥٪ فقط من مجموع القوى العاملة فى قطر (محلية ووافدة) حاصلة على نوع من التعليم الثالث (أعلى من الثانوى) • كما قدر عدد قوة العمل الحاصلة على شهادة جامعية عام ١٩٧٢ م بحوالى ١٠٠ شخص ، فى حين أن أكثر من ١٠٠ شخص أكملوا تعليمهم الثانوى أو الصناعى ممن يشاركون فى مجموع قوة العمل القطرية(٧)• أما المرأة فليس لها دور فعال فى قوة العمل اذ تبين ان القوى العاملة القطرية تبلغ ٨٢٠٠ شخصا تقريبا من بينهم ٢٨٤ امرأة فقط (١٩٧٠ سنكلير)(٨) • بينما نجد ان معدل النمو السنوى للسكان يبلغ ٥ر٣ سنويا •

ونجد أن قوة العمل القطرية فى عام ١٩٧٥ حسب تقرير منظمة العمل الدولية بلغت ٠٧٥ر١٢ عاملا بينما كانت عام ١٩٧٠ م حوالى ٨١٦٨ عاملا أى أن معدل الزيادة السنوية بلغت ٣ر١٠٪ والتى لا ترجع بطبيعة الحال الى الزيادة الطبيعية فقط • وعلى ذلك فان الزيادة السنويـــــة فى قوة العمل القطرية تبلغ ٦٪ سنويا تقريبا •

وعلى ذلك فان دور الاقتصاد الحديث والتنمية الصـــناعية لا يظهر بوضوح وفعالية مالم يستفيد ويساهم فيه العنصر البشرى • وخاصة وان دول العالم الثالث تواجه قضية التنمية الاقتصادية السريعة وهى قضـــية التعجيل من النمو التكنولوجى مما يجعل افراد المجتمع يواجهون صراعا بين عاداتهم وتقاليدهم ونسق قيمهم التقليدى وبين انماط الســـلوك والقيم والاتجاهات المرتبطة بالتصنيع •

ففى المجتمع القطرى نجد ان الانتقال السريع من اقتصاد تقليدى (غوص

ورعى) الى اقتصاد حديث (صناعة النفط) أدى الى جميع ما يتوقع من هذا الانتقال فبمجرد ترك الناس مهنة اباثهم واجـــدادهم (الغوص) بسبب كسادها نتيجة لظهور اللؤلؤ الصناعى من جهة ، وظهور النفط من جهة ثانية ، ظهرت مشكلات كثيرة منها التنمية الداخلية غير المنتظمة ، والانعزال الفردى، الانشغال بمشكلات التوظيف والعمالة وغيرها التى لاتختلف فى مضمونها عن المشكلات التى تواجه المجتمعات الانتقالية بصفة عامة ومجتمعات العالم الثالث ومجتمعات الخليج العربى بصفة خاصة ٠

ثالثا : انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى :

يؤمن كثير من دراسى التنمية والتحديث بدور وسائل الاتصـــال الجماهيرى (الاذعة ـ التليفزيون ـ الصحف ـ الطرق) فى ربط جميع أنحاء المجتمع ٠ وخاصة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية والبدويـــة والمناطق النائية ، ومن ناحية ثانية تربط المجتمع بالعالم الخارجى فتقرب الناس فكريا ونفسيا بانماط متنوعة من الحياة والسلوك ٠ وخاصة عندما تؤدى الى التكامل الاجتماعى والسياسى ، بحيث يظهر على مستويات ثلاثة ، أولا : مع موضوعات ذات طابع محلى بحت وثانيا : مع موضوعـــات ذات طابع قومى ، وثالثا : تكاملا مع موضوعات ومواقف سياسية بحته(٩)٠ وتكمن فائدة وسائل الاتصال فى وظيفة محتواها ٠ فندما تتحكم الدولة فى التليفزيون فان برامجه ستكون وفقا لاهداف الدولة ، وهنا يكون ضروريا معرفة من يدير ويتحكم بوسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمع قيد الدراسة ، خاصة ان وسائل الاتصال فى المجتمع ترتبط بتقدم النظم الاخرى فيه ٠ ومن ناحية أخرى تبدو علاقة وسائل الاتصال الجماهيرى بالتحديث عندما نتمكن من الاجابة عن من هو القائل ؟ وماذا يقول ؟ ماهى آداة قوله ؟ لمن يوجه القول ؟ واخيرا ماهو مفعول قوله ؟ واذا استطعنا أن نجيب عن هذه الاسئلة الخمسة أمكن أن نحدد ابعاد وسائل الاتصال الجماهيرى وهى البعد التثقيفى والبعد التربوى التى ترمى الى تحقيق التنمية ٠

ونجد أن قطر عنيت بوسائل الاتصال الجماهيرى بانشاء وزارة الاعلام التى تضم عددا من الادارات تأتى الاذاعة فى مقدمتها ، وقد دأبت اذاعة قطر منذ تأسيسها فى يونيو ١٩٦٨ على تطوير برامجها وتقوية ارسالها وتذيع

باللغتين العربية والانجليزية البرامج الثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية والترفيهية حيث بلغ عدد ساعات الارسال الاسبوعية عام ٦٨ ـ ٧١ ستا وسبعين ساعة اسبوعيا (١٠) · بينما بلغت ساعات البث التليفزيوني ٤٨ ساعة اسبوعيا في نفس الفترة ٦٨ ـ ١٧(١١) ·

أما عن الصحف والمجلات فيبلغ عدد المجلات الاسبوعية مجلتين اسبوعيتين بالاضافة الى جريدة يومية تصدر بالعربية واخرى تصدر بالانجليزية · وتقوم وزارة الاعلام باصدار مجلة شهرية ثقافية وتتولى وزارة الدفاع اصدار مجلة رياضية شهرية وتصدر وزارة المالية والبترول مجلة متخصصةشهريا ·

الآثار الاجتماعية للتنمية :

نستطيع ان ننتقل الى بعد آخر وهو آثار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وذلك بعد ان تعرضنا الى مؤشرات التنمية وخاصة التصنيع حيث تفرض الصناعة على المجتمع الحركة السريعة والتغير المستمر طالما انه يتطلب احداث تغيرات بنائية واجتماعية وثقافية كما ان التنمية تفترض وجود قدر من الانفتاح الاقتصادى والسياسى ، كما تعد المعرفة العلمية من الامور الوثيقة الصلة بعملية التنمية ·

وقد بينت بعض الدراسات ان برامج التنمية التى تنفذ فى دول العالم الثالث قد تحرك الميول والنزعات القومية لتحطيم عزلة المجتمع المحلى بحيث يندمج اعضاؤه فى المجتمعات المحلية الاخرى التي يضمها المجتمع القومى ويكونون علاقات اجتماعية جديدة وثيقة(١٢) ونلاحظ أيضا ان الاسرة فى هذه المجتمعات تتعرض لتغيرات كثيرة من ناحية وظائفها وبنائها وادوار الافراد فيها · وسوف نحاول فيما يلى عرض الاثار الاجتماعية للتنمية فى قطر ·

١ ـ التنمية والتحضر :

من الصعب ايجاد علاقة وثيقة بين التنمية والتحضر ، الا انه من الواضح ان للتنمية تأثيرا قويا فى كثير من جوانب التحضر وخاصة لارتباط الاخير

بالتصنيع احيانا · فالتنمية تؤثر على نمو بعض المناطق الحضرية وايضا تؤثر فى نمط النمو الحضرى نفسه ، وفى المستوى النسبى للنمو الاقتصادى الداخل فى التحضر(١٣) ·

والتنمية فى بلاد العالم الثالث ادت الى ظهور مراكز حضرية لاترتبط بالتصنيع ، ذلك ان التحضر فى كثير من المجتمعات الجديدة يسبق التصنيع · فقد ظهرت المراكز الحضرية فى قطر قبل التصنيع بفترة كبيرة · فحوالى ثلثى السكان يتمركزون فى العاصمة « الدوحة » وليست الدوحة هى المركز الصناعى · فالمراكز الصناعية هى اما فى مسيعيد أو دخان اللتان لانجد فيهما ارتفاعا فى معدل التحضر · فالنمو الحضرى فى قطر جاء فى نمو مراكز حضارية وادارية وتجارية ·

فقد كانت قطر فى اوائل الخمسينات مركزة فى مدينة الصغيرة « الدوحة » تطل على الخليج العربى ذات طابع المدينة الصحراوية · والبيوت مبنية من الطين ، مكونة من طابق واحد ، الشوارع ضيقة غير مرصوفة · حدودها « مشيرب » أما الاحياء فكانت صغيرة مكتظة بالسكان ، وبها سوق رئيسى صغير يعرض فيه البدو اغنامهم وجلودهم للبيع بالاضافة الى سوق مسقوف صغير يطلق عليه « سوق واقف » تباع فيه الاقمشة وبعض الاشياء الضرورية ، وبقربه تتناثر مستودعات الاخشاب والتمور «العمارات»· ويوجد فى كل حى مسجد وتبنى المساجد والبيوت من الطين واللبن وتطلى بالجص « الكلسى » ·

ونتيجة للنمو الاقتصادى تحولت الدوحة الى مدينة حضرية ، لها خصائص خصائص المدن ولم يوضع مخطط خاص بتوسيع مدينة الدوحة وانما تم ذلك بداية تدفق النفط آليا · لكن الدولة سعت الى تعبيد الطرق واستصلاح الاراضى المحيطة بها وربطها بالمدن والقرى المجاورة بشبكة مواصلات ومن جهة أخرى جعلتها المركز التجارى وانشئت فيها الادارات والوزارات والمرافق العامة ·

وتابع ذلك ظهور مدن صناعية فى كل من مسيعيد ودخان تكاد تمتاز بنفس خصائص المدن الصناعية الاخرى ، من وجود عمال دون اسرهم ،

ومساكن خاصة للعمال مع مرافقها ٠

يمكن القول أن مدى النمو الحضرى يؤدى الى ظهور مشكلات كمشكلة التضخم الحضرى التى تتمثل فى ان المدن لاتمتلك الاساس الاقتصادى الذى يضمن لسكانها الحضريين مستوى معيشة لائق فهذا غير وارد بالنسبة للمجتمع القطرى لان لديه من الامكانيات الاقتصادية التى تجعله قادر على مواجهة التضخم الحضرى ونتائجه كظهور الاحياء المتخلفة والنقص فى الخدمات الحضرية وسوء استغلال الارض وارتفاع معدلات الكثافة السكانية وقلة الخدمات التعليمية والترويحية ٠

٢ ـ التنمية والأسرة :

يبدو أن هناك اتفاقا بين علماء الاجتماع على أن التنمية تؤثر تأثيرا مباشرا على بناء الأسرة ووظائفها ٠ فالنمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى والثقافى أدى الى تغيرات بارزة فى الاسرة القطرية ٠ ونستطيع أن نتبين ملامحه فى تغير بناء الأسرة حيث تتجه الاسرة الى النمط النووى بدلا من نمط الاسرة الممتدة ، ويترتب على ذلك تغيرات فى أدوار الافراد فيها ٠ نتيجة للتغير الايكولوجى وانتقال البدو الى الحضر الذى ارتبط بالتطور الاقتصادى فانتقال المجتمع من مجتمع « رعوى » يعتمد على الصيد والقنص والرعى الى مجتمع شبه صناعى له موارد اقتصادية ثابتة وكثيرة ومتنوعة أعطت الفرد استقلاله فأصبحت له وظيفة معينة ترتب عليها مركز ودور جديدان ، وأدت النزعة الفردية الى زيادة دخله ، وزيادة متطلباته وكذلك تطلعاته ، فما أثر على اتجاهاته وميوله أصبح يمارس مهنة تختلف عن تلك التى كان يمارسها فى المجتمع التقليدى والتى تعتمد على « العمل الجمعى » ومن ثم أصبح انتماؤه الى جماعة العمل أقوى من انتمائه للقبيلة والعشيرة ٠ وحتى يحقق الاستقلال الذاتى رأس أسرة وأصبح مسئولا عن جماعة صغيرة مكونة من زوجته وأبنائه له اقتصاد مستقل ومسكن قد يبعد عن مكان اقامة عائلته الاصلى فالعوامل الاقتصادية غيرت من بناء الاسرة ٠

ويتبين من دراسة أجريت على الاسرة القطرية عام ١٩٧٥ انه ٥ر٥٤٪ من العينة تسكن بمفردها بينما ٥ر٤٥٪ مع عائلتها ٠ ونجد أن ٣٧٪ من تلك

الاسر تعيش فى نفس المنطقة الجغرافية للعائلة الممتدة ، والباقى يعيش فى مناطق أخرى(١٤) • وترتب على ذلك تغير فى أدوار أفراد الاسرة القطرية ، فأصبح الاب هو « رب الاسرة » وترتب عليه التزامات جديدة تجاه أسرته وتجاه مجتمعه سواء كانت مادية أو أدبية ، مما أدى الى زيادة الضغوط النفسيـــة والاجتماعية عليه لانه يفكر دائما فى مستقبل أبنائه وعليه يجب أن يحافظ على مركزه وان يكون له طموح بدرجة تسمح له بتغيير مركزه الى الافضل وفق ما يسمح به مجتمعه • كما طرأ تغير علي دور الزوجة الذى ترتب عليه تغير فى مكانة المرأة التى كانت لا تزيد عن « أنثى » مهمتها الانجاب وادارة شئون المنزل ورعاية الاطفال وهى النظرة التقليدية التى توارثها المجتمع بحكم أفكاره ونسق قيمة وبنائه الاجتماعىوالاقتصادى التقليدى ، فتغير دور الزوجة فى الاسرة النووية تغيرا ملحوظا فهى الآن « ربة البيت » وتقوم بجميع الامور المنزلية وتقوم بتربية الاطفال وتنشئتهم الاجتماعية ويدل على ذلك أن ٨٠٪ من الامهات اليوم يقمن بمعاقبة الابناء اذا أخطأوا(١٥) وقد كان ذلك فى الاسرة الممتدة من اختصاص الجدات والعمات وليس الامهات ، كما أصبحت العلاقة بين الزوجين ذات طابع اقتصادى فهو يأتى بالدخل وتقوم الزوجة بالاشراف على صرفه وتوزيعه على بنود ، فهذا التعاون الاقتصادى جعل الصلة بين الزوجين وثيقة تقوم على الاحترام والثقة •

ويرجع تغير دور المرأة نتيجة لافساح مجال التعليم أمامها والذى ستظهر آثاره بصورة أوضح فى المستقبل ، فالتعليم يطيل من فترة طفولة الابـناء وبالتالى يتأخر سن الزواج وستصبح الفتاة أكثر نضجا عندما تتزوج ، فتتغير نظرتها الى الحياة الاسرية وتكون أقدر على المسئولية الاسرية ، كما سيترتب على نزول المرأة الى ميدان العمل ان تكون مستقلة وتابعة فى نفس الوقت ، وستتغير مكانتها فى المجتمع •

كذلك ضعف دور الاجيال الاكبر (متمثلا فى الاجداد والجدات والاعمام والعمات والاخول والخالات) فى تربية النشىء • لاستقلال الاسرة النووية عن الاسرة الممتدة فى المكان أولا والاقتصاد ثانيا • فأصبح اشراف الاجيال الاكبر ضعيفا ، وأصبحت عملية التنشئة الاجتماعية فى الاسرة النووية من اختصاص الاجيال الاصغر متمثلة فى الابوين الذى جعلا منها أكثر مرونة وأكثر استجابة للتغيرات • الذى أدى بدوره الى تغير فى أدوار الابناء فالتنشئة

الحديثة مع قليل من الحرية تؤدى الى اثبات الشخصية والذات الفردية فالتفاهم والنقاش الحر هو الذى يربط بين الآباء والابناء ، كما ان التعليم أتاح للفرد أن يحدد مهنته التى لن تكون كمهنة ابائه وراثية أما رعى أو صيد بزى وبحرى وتجارة بالاضافة الى أنه تكون لديهم فرصة أكبر للاختيار للزواج بحيث لن يكون الزواج قرابيا دائما يحدده العرف والتقاليد ٠

ومن آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الاسرة الآثار السلبية كالتفكك الاسرى ، فانتشار الاسرة النووية يرجع الى سيطرة النزعة الفردية التى انعكست على كثير من المظاهر كالملكية والقانون والافكار الاجتماعية العامة المتعلقة بسعادة الفرد ورضائه ، ولا نجد مثل هذا الاساس الواضح فى الحالات التى تتعقد فيها الحقوق والالتزامات كما هو الحال فى الاسرة الممتدة ٠ ففقدان الوظائف الاقتصادية زاد من معدلات الطلاق ٠ وقد لا يكون هذا واضحا فى المجتمع القطرى لانه مجتمع اسلامى يجد فى العقيدةالاسلامية الرابط الرئيسى الذى يحمى الاسرة من التفكك والانهيار فى معظم الحالات ولا توجد لدينا بيانات منشورة عن معدلات الطلاق فى المجتمع القطرى ٠

ومع ذلك كله فان التنمية الاجتماعية والاقتصادية أثرت على الاسرة وغيرت فى بعض المؤشرات مثل زيادة الحرية فى اختيار القرين وضعفت دور الكبار فى عقد صفقات الزواج وارتفاع سن الزوجان بالنسبة للفتيان والفتيات، وانخفاض معدل الزواج القرابى وتعدد الزوجات وانخفاض معدلات الخصوبة وزيادة معدلات الطلاق ٠

والخلاصة أن هذه المؤشرات اذا ربطناها بالسياق التاريخى للمجتمع القطرى وبالبناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لوجدنا أن التحديث ما هو الا طريق نحو التقدم ويستلزم تغيرات نوعية وكمية فى الفكر والسلوك، يتطلب نوعا فى التغيير الفكرى الاجتماعى والاقتصادى والنفسى بمبادرة الافراد أنفسهم الى جعل التغير ضرورة وغاية مع تحمل تبعات ومسئوليات تحقيق التغيير المنشود ويتم ذلك عند تطويع وسائل التنظيم والتغيير من تربية واعلام وغيرها وتكريسها لخدمة المجتمع ٠ وهنا نؤكد أن المجتمع القطرى هو جزء من المجتمع الخليجي الذى هو جزء من وطن أكبر هو الوطن العربى وعلى ذلك لا يمكن تجزئته عن الكل طالما أن هناك أسسا اجتماعية وتاريخية تؤدى الى التكامل فى الخليج العربى(١٦) ٠

المراجع والمصـــادر

١ ـ عبد الباسط محمد حسن (الدكتور)
التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٩٢٦ ـ ٣٢٦ ٠

٢ ـ السيد محمد الحسينى وزملاؤه (الدكتور)
دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ ص ٥٤ ٠

٣ ـ وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب
التقرير السنوى ١٩٧٣/٧٢ م ، دولة قطر ، ٣٧ ٠

٤ ـ وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب
تطور التعليم فى دولة قطر خلال عامى ٧٦/٧٥ ، ٧٧/٧٦
تقرير مقدم الى الدورة ٣٦ لمؤتمر التربية الدولى ، أغسطس ١٩٧٧ ، جنيف سويسرا ٠

٥ ـ Oil Industry in Qatar , 1976 , published by Ministry of Finance And Petroleum , State of Qatar .

٦ ـ Manpower Assessment and Planning - Qatar, Project Findings And Recommendations - United Nations Development Programme , International Labour Organization , Geneva , 1976 , pp . 10 - 11 .

٧ ـ محمد غانم الرميحى (الدكتور)
رأس المال البشرى طريق التنمية فى الخليج ، بحث منشور ـ جامعة الكويت ١٩٧٥ ، منسوخ على الآلة الكاتبة ، ص ٢٥ ٠

C.A. Sinclair and V . S Briks , International Migration in The Middle East with specil Reference to the Four Arab Gulf States of Kwait, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates , The Third Lnternational Symposium - University of Basra, 1979 .

٩ـ Unesco Statistical Year book , 1971 , p . 830 .

١٠ـ المرجع السابق ص ٨٥٢ ٠

١١ـ محمود عوده (الدكتور)
أساليب الاتصال الجماهيرى والتغيير الاجتماعى ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، دار المعارف مصر ، ١٩٧١ ، ص‌ص ٤٥٩ ـ ٤٦٧ ٠

١٢ـ تقييم التطور الصناعى فى الدول العربية ، دراسة أولية ، مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، بغداد ، الجمهورية العراقية، من ١٢ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٧٦ ص ١٤ ٠

١٣ـ المرجع السابق ، ص ١٥ ٠

١٤ـ جهينة سلطان العيسى ،
الالتقاء الحضارى وأثره فى تغير بناء الاسرة القطرية ، رسالة ماجستير ـ غير منشورة ـ كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٣٢٤ ٠

١٥ـ المرجع السابق ، ص ٣٤٨ ٠

١٦ـ محمد غانم الرميحى (الدكتور)
الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادى فى الخليج العربى ، مجلة الفكر العربى ، العدد الثالث ، ١٥ أغسطس ـ ١٥ سبتمبر ١٩٧٨ ـ السنة الاولى ، ص‌ص ١١٩ ـ ٢١٠ ٠